Measuring and analyzing the relationship between aggregate demand and the current account in Iraq during the period (2000 – 2022)

Wissam Ali Hussein
College of Administration and Economics - University of Baghdad
Wessam.Ali2202m@coadec.uobaghdad.edu.iq

Prof. Dr. Gufran Hatem Alwan
College of Administration and Economics - University of Baghdad
Dr.Gufran@coadec.uobshhdad.edu.iq

Received: 8/10/2024 Accepted:19/11/2024 Published:31/12/2025

Abstract

This study aims to measure the relationship between aggregate demand and the current account in Iraq during the period (2000 - 2022) using time series data at current prices, using the autoregressive distributed lag (ARDL) model, and using the extended Dickey-Fuller model to test the stability of the unit root, where all variables were The study is stable at the first difference, and the results of testing the long- and short-term equilibrium relationship (co-integration) between the variables showed the presence of a positive and significant effect on the aggregate demand on the current account in the short and long-term as a result of the high relative importance formed by oil exports in the formation of output in the economy. Iraq is rentier, as oil exports constituted (98.54%) of the total export structure. If this mostly rentier trend continues in the economy, the current account situation is unlikely to be affected in light of the rising prices and quantities of crude oil exported abroad. The research reached a set of results, the most important of which is the fragility of the Iraqi economy in the face of global economic crises as a result of the commodity concentration of exports through oil products, occupying a percentage of (98.54%) of the total export structure during the research period. The research also included a number of recommendations, the most important of which is diversifying sources of income. The heavy reliance on crude oil exports makes the Iraqi economy vulnerable to fluctuations in oil prices, and therefore, any decline in oil prices will lead to an imbalance in the structure of the current account, in addition to its impact on the entire economy.

Keywords: Aggregate demand, Current account, The Relationship between aggregate demand and the current account.

قياس وتحليل العلاقة بين الطلب الكلي والحساب الجاري في العراق خلال المدة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٢)

وسام علي حسين
جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد

أ.د. غفران حاتم علوان
جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى قياس العلاقة بين الطلب الكلي والحساب الجاري في العراق خلال المدة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٢) باستخدام بيانات السلسلة الزمنية بالاسعار الجارية , واستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) واستخدام أنموذج ديكي فولر الموسع لأختبار استقرار جذر الوحدة , حيث كانت جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الاول , كما اظهرت نتائج اختبار العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الاجل (التكامل المشترك) بين المتغيرات وجود أثر موجب ومعنوي من قبل الطلب الكلي على الحساب الجاري في الامدين القصير والطويل الاجل نتيجة الاهمية النسبية العالية التي شكلتها الصادرات النفطية في تكوين الناتج في الاقتصاد العراقي الريعي , اذ شكلت الصادرات النفطية (٩٨.٥٤٪) من اجمالي هيكل الصادرات , وفي حال استمرار هذا الاتجاه الريعي غالباً في الاقتصاد فلا يرجح ان يتأثر وضع الحساب الجاري في ظل ارتفاع اسعار وكميات النفط الخام المصدرة الى الخارج . وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج اهمها، هشاشة الاقتصاد العراقي اتجاه الازمات الاقتصادية العالمية نتيجة التركيز السلعي للصادرات عن طريق احتلال المنتجات النفطية على نسبة (٩٨.٥٤٪) من اجمالي هيكل الصادرات خلال مدة البحث، كما تضمن البحث جملة من التوصيات اهمها، تنويع مصادر الدخل اذ ان الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام يجعل الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات اسعار النفط وبالتالي فان اي انخفاض في اسعار النفط سوف يؤدي الى اختلال هيكل الحساب الجاري فضلاً عن انعكاسه على مجمل الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية : الطلب الكلي، الحساب الجاري ، العلاقة بين الطلب الكلي والحساب الجاري.

المقدمة:

يعد الطلب الكلي مؤشر مهم في الاقتصاد لكون ان الاستقرار وعدم التوازن الاقتصادي يحدث نتيجة لتقلبات مكونات ذلك الطلب والتي تحدث بصورة مفاجئة , حيث يعمل الطلب الكلي على تعظيم الناتج المحلي الاجمالي المعبر عن العرض الكلي لجميع الدول سواء كانت دول متقدمة او نامية ومحاولة خلق حالة من التوازن بين جانبي الاقتصاد الرئيسية (الطلب والعرض الكلي) , كما يعد الحساب الجاري الجزء الاكبر من مكونات ميزان المدفوعات كونه يرتبط بالانتاج والدخل القومي والذي يمنح الصورة الاجمالية لاتجاه ومستوى التطور الاقتصادي في البلد , كما انه يحظى بأهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي لكونه يتضمن حركة انتقال السلع والخدمات , ومما يربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي , وقدر تعلق الامر بالاقتصاد العراقي , فان الاقتصاد العراقي منذ عقد الثمانينات في القرن الماضي يعاني من جملة من الاختلالات والتحولات الهيكلية على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة الحروب والازمات الحادة التي طرأت عليه الداخلية والخارجية والتي بدورها ادت الى زعزعة توازناته على المستويين (الجزئي والكلي) , اضافة الى ضعف البنية الاقتصادية وعدم توفير البيئة الاستثمارية المناسبة , فان ذلك ادى الى ارتفاع المستوى العام للاسعار بشكل كبير بسبب تزايد الطلب الكلي وعدم قدرة الجهاز الانتاجي على مواكبة تلك الزيادة , نتيجة لتعثر السياسات الاقتصادية في معالجة اداء القطاع الحقيقي واختلال الهيكل الانتاجي وتفعيل سياسة التنويع الاقتصادي وتجاوز الخطة النمطية لادارة الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على مصدر واحد (النفط) متأثراً في الازمات والصراعات العالمية , كما ان انخفاض نسبة مساهمة الانفاق الاستثماري في العراق قد يجعلنا نعتمد بشكل كبير على الانفاق الاستهلاكي من اجل تحفيز الاقتصاد وزيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الكلي ومن ثم الانتاج لكن ضعف استجابة الجهاز الانتاجي في الاقتصاد العراقي للزيادة في الانفاق الاستهلاكي ادت الى توجه معظم الزيادة في الطلب الكلي نحو الاستيرادات وزيادة عجز الحساب الجاري .

١. المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة

١.١ منهجية البحث

١.١.١ مشكلة البحث:

يؤدي تزايد الطلب الكلي الى تزايد العجز الحقيقي للحساب الجاري وعدم تنشيط الانتاج المحلي بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي وينعكس كل ذلك في ارتفاع المستوى العام للأسعار وانتقال تأثير عمل المضاعف والمعجل الى خارج الاقتصاد المحلي.

وعليه تكمن المشكلة في التساؤل الاتي (ما هو الدور الذي يمكن ان يؤديه الطلب الكلي على الحساب الجاري في ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي في الاقتصاد العراقي).

٢.١.١ أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في تناولها لموضوع الطلب الكلي وعلاقته بهيكل ميزان الحساب الجاري في العراق لما لهذا الموضوع من اهمية كبيرة لتوضيح درجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ومدى اعتماده على العالم الخارجي من خلال توضيح اثر الطلب الكلي في هيكل ميزان الحساب الجاري في العراق.

٣.١.١ أهداف البحث:

١- قياس وتحليل أثر الطلب الكلي في الحساب الجاري باستخدام منهجية التكامل المشترك خلال المدة (2000 – 2022).

٢- ايجاد الحلول والمعالجات لتقليل الاثار السلبية لزيادة الطلب الكلي في الحساب الجاري.

٤.١.١ فرضية البحث:

ان زيادة الطلب الكلي تؤدي الى زيادة العجز في ميزان الحساب الجاري في العراق خلال المدة (2000 – 2022).

٥.١.١ منهجية البحث:

ان الاسلوب الذي انتهجه الباحث في التحليل يعتمد على الاسلوب الكمي الذي تستخدم فيه الاساليب الاحصائية في بناء النماذج القياسية للطلب الكلي والحساب الجاري واختبارها .

٦.١.١ حدود البحث:

أ – الحدود المكانية:– الاقتصاد العراقي.

ب – الحدود الزمانية:– تضمن البحث المدة الزمنية (2000 – 2022) للاقتصاد العراقي.

٦.١.١ أسلوب جمع البيانات والمعلومات: تشمل عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة لأنجاز البحث بجانبين رئيسين هما:

أ – الجانب النظري : تم الاعتماد على مصادر محلية وعربية واجنبية من كتب، ورسائل، واطاريح، وبحوث منشورة في المجلات ومتوفرة في مختلف المكتبات وعلى شبكات الانترنت.

ب – الجانب التطبيقي: تم الاعتماد على بيانات من قبل البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط للمدة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٢)

٢.١ الدراسات السابقة

سنتناول عرض موجز للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث الحالي وكما يلي .

١.٢.١ دراسة (Al-Kiswani, ٢٠٠١) دراسة بعنوان (العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية)

هدف الباحث الى تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري للمدة (١٩٧٠–١٩٩٩) لاختبار فرضية التكافؤ الريكاردي القائلة بعدم وجود علاقة بين العجزين وفرضية العجز المزدوج القائلة بوجود علاقة طردية بين العجزين تتجه من عجز الموازنة الى عجز الحساب الجاري، واستعمل الباحث في دراسته المنهج القياسي الحديث في تحليل السلاسل الزمنية وذلك باستعمال إنموذج تصحيح الخطأ , ومنهج جوهانسن للتكامل المشترك واختبار اتجاه العلاقة السببية بين العجزين، وبالنظر الى الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد النفطي توصلت هذه الدراسة الى عدم انطباق النظريتين على الاقتصاديات النفطية في الاجل الطويل، في حين توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تبادلية مزدوجة بين العجزين في الأجل القصير، أي أن عجز الموازنة الحكومية يسبب عجز الحساب الجاري وعجز الحساب الجاري يسبب عجز الموازنة الحكومية. وقد فسر الباحث ذلك، بان عجز الموازنة الحكومية تؤثر في عجز الحساب الجاري عبر تغير الإنفاق الحكومي وأثر هذا التغير في الدخل والاستيرادات، في حين يؤثر عجز الحساب الجاري في عجز الموازنة الحكومية عبر الإيرادات النفطية التي تشكل مصدراً رئيسياً لتمويلها وذلك لان كل من عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري يتأثر بالعوائد النفطية

٢.٢.١ دراسة (Dawud, ٢٠١٧) دراسة بعنوان (اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع الحساب الجاري في العراق للمدة 1990–2014).

تهدف الدراسة الى تحليل اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي المتزايد في هيكل الحساب الجاري من خلال قياس وتحليل واقع كل من الانفاق الاستهلاكي الحكومي وهيكل الحساب الجاري في العراق خلال المدة المدروسة باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) , وقد توصل البحث الى ان زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي احد الاسباب الاساسية لزيادة عجز الحساب الجاري , فضلاً عن تأثير كل من عرض النقود وعجز الموازنة في وضع الحساب الجاري , وان وجود علاقة من عجز الموازنة الى الحساب الجاري يؤكد توافق نظرية العجز المزدوج مع واقع الاقتصاد العراقي .

٣.٢.١ دراسة (Jasem, ٢٠٢٢) دراسة بعنوان (اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على الميزان التجاري في العراق للمدة 2005 – 2020).

تهدف الدراسة الى تحديد العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي والميزان التجاري في ظل اتخاذ الانفاق الاستهلاكي الحكومي مساراً تصاعدياً عن طريق اعتماد الاسلوب التحليلي لدراسة واقع الانفاق الاستهلاكي الحكومي والميزان التجاري فضلاً عن الاسلوب الكمي لقياس أثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي في الميزان التجاري، وقد توصلت الدراسة الى ان هناك اختلالاً واضحاً في هيكل الانفاق الحكومي لصالح الانفاق الاستهلاكي وهيكل الميزان التجاري من خلال التركيز السلعي للصادرات وتنوع الاستيرادات لاسيما الاستهلاكية منها. فضلاً عن عدم مرونة الجهاز الانتاجي في تلبية الطلب المحلي الكلي .

٢. المبحث الثاني: الإطار النظري للطلب الكلي وميزان الحساب الجاري

٢.١. الطلب الكلي

١.٢.١. مفهوم الطلب الكلي The Concept of Aggregate Demand

يعد الطلب الكلي واحد من المؤشرات المهمة لقياس النشاط الاقتصادي ونموه في الامد القصير والطويل، ويشير الطلب الكلي الى الانفاق المخطط او المرغوب به من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد القومي عند مستويات مختلفة من الدخل القومي مع ثبات العوامل الاخرى، وهذا يدل على ان الطلب الكلي يتغير تبعاً لمستوى الدخل القومي، كما انه قد يكون اما أكبر من الانفاق الفعلي او اقل منه او مساوياً له (Younes and others 2000 , 40،)

ويعرف على انه الانفاق المخطط او المرغوب في كل قطاعات المجتمع على السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ، وعادة ما يشار اليه بالرمز (AD) ويعبر عن مجموع المصروفات التي ينفقها المستهلكون والحكومات واصحاب الاعمال ، كما يعتمد الطلب الاجمالي على مستوى الاسعار وكذلك على السياسة المالية والنقدية وغيرها من العناصر وبالتالي فأن الطلب الكلي يتكون من الانفاق المخطط للقطاعات الاربعة الرئيسية المكونة للاقتصاد الوطني (Samuelson ، 2000، 440) ويعرف ايضاً على انه مجموع الطلب على السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد، ويقاس الطلب الكلي بواسطة مجموع الانفاق الكلي من قبل المجتمع على السلع والخدمات . وبالتالي فأن الطلب الكلي يكون مرادفاً للأنفاق الكلي في الاقتصاد، إذا كان مجموع الانفاق (الفعلي) على شراء السلع والخدمات أكبر من (المخطط) هذا يدل على ارتفاع الطلب الكلي، وبالعكس إذا قرر المجتمع إنفاق اقل على الناتج المتاح فان ذلك يدل على انخفاض الطلب الكلي، وببساطة فان الطلب الكلي هو مجموع الانفاق على الاستهلاك والاستثمار، وان تحديد الناتج والعمالة في أطار النظرية الكينزية يعتمد بشكل رئيسي على مستوى الطلب الكلي في الامد القصير. ان مفهوم الطلب الكلي المخطط يعد مؤشر مهم من مؤشرات التحليل الاقتصادي، ومكونات الطلب الكلي هي مكون الطلب الخاص في شقيه الاستثماري والاستهلاكي، ومكون الطلب الحكومي في شقيه الاستثماري والاستهلاكي، ومتغير صافي الصادرات (Guartini، Astrup، 1988، 236)

ويمتاز منحنى الطلب الكلي بالآتي:

أ – ذا ميل سالب

ب – محدباً بأتجاه نقطة الأصل

ج – ينحدر من اعلى اليسار الى أسفل اليمين

د – يوضح العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار وكمية الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المطلوب

الشكل (١) ميل منحنى الطلب الكلي

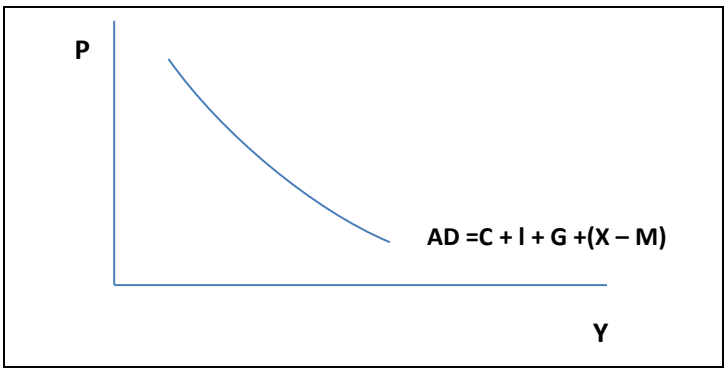

Source: Abu Al-Saud, Fawzi, Introduction to Macroeconomics, University House, Alexandria, 2004, 288

٢.٢.١. العوامل المؤثرة في الطلب الكلي

يتأثر الطلب الكلي بعدة عوامل تؤدي الى تغير مستواه ومنها:

١.٢.٢.١ التغير في الانفاق الاستهلاكي ويشمل: –

أ– ثروة المستهلكين:– ان الثروة هي اجمالي رصيد ما يمتلكه الفرد من نقود وعقارات وأراضي وأصول مالية كالأسهم والسندات خلال لحظة من الزمن، اذ ان الزيادة في القيمة الحقيقية لثروة المستهلكين سوف تنتقل منحنى الطلب الكلي (AD) الى اليمين، اما عند التقليص (الانخفاض الكبير) في القيمة الحقيقة لثروة المستهلكين سوف ينخفض الانفاق الاستهلاكي وبالتالي ينتقل منحنى الطلب الكلي (AD) الى اليسار. (Alafindii ،2006، 72).

ب– توقعات المستهلك:– عندما يتوقع المستهلك بأن الدخل الحقيقي سوف يرتفع في المستقبل سيتجه الانفاق الاستهلاكي (الجاري) نحو الارتفاع وان منحنى الطلب الكلي سوف ينتقل الى اليمين، وبالعكس عندما يتوقع المستهلك انخفاض الدخل الحقيقي في المستقبل سوف ينخفض الانفاق الاستهلاكي (الجاري) وينتقل منحنى الطلب الكلي نحو اليسار (Dagher، 2018،150).

ج– الضرائب:– ان العلاقة بين معدل الضريبة ودخل القطاع العائلي عكسية، فكلما تنخفض معدل الضريبة يزداد دخل القطاع العائلي ويزيد من مشترياتهم وبهذا سوف ينتقل منحنى ((AD الى اليمين، وبالعكس عند ارتفاع معدل الضريبة سوف ينخفض الانفاق الاستهلاكي الجاري وينتقل منحنى الطلب الكلي الى اليسار (Alwadi، 2012،82).

٢.٢.٢.١ التغير في الانفاق الاستثماري ويشمل:

عند زيادة الانفاق الاستثماري سوف ينتقل منحنى الطلب الكلي (AD) نحو اليمين اما في حالة انخفاض الانفاق الاستثماري عند اي مستوى سوف ينتقل منحنى (AD) الى اليسار ، وهناك عدد من العوامل اهمها (Alwadi ، 2012 ، 85).

أ– الدخل: يعتبر الدخل من العوامل المهمة التي تؤثر على الانفاق الاستثماري، لذلك فان ارتفاع الدخل القومي يعكس ارتفاع معدل نمو الناتج والذي يعكس بدوره حالة الانتعاش الاقتصادي مما يزيد تفاؤل المستثمرين وبالتالي زيادة الاستثمار (Alafindii، 2006،83).

ب– سعر الفائدة: ان علاقة الاستثمار في سعر الفائدة عكسية، اي عند ارتفاع سعر الفائدة سوف ينخفض الانفاق الاستثماري وبالتالي ينخفض الطلب الكلي، ويمكن ان يحدث العكس عند انخفاض سعر الفائدة، ذلك أن سعر الفائدة يمثل تكلفة اقتراض الاموال اللازمة للاستثمار حيث كلما انخفض سعر الفائدة انخفضت تكلفة الاقتراض، وهذا يشجع على مزيد من الانفاق الاستثماري (Alafindii , 2006 , 83).

ج- **العوائد المتوقعة:** عند التوقع بعوائد منخفضة من خلال مشاريع الاستثمار سوف ينخفض الطلب على السلع الرأسمالية وينتقل منحنى الطلب الكلي نحو اليسار، وبالعكس عند التوقع بعوائد مرتفعة سوف يزداد الاستثمار وينتقل منحنى (AD) الى اليمين، وان العوائد المتوقعة في الحقيقة تنعكس بتأثير عدد من العوامل ومن اهمها الاتي (McConnell , ٢٠٠٢ , ٤٦).

١- **التطور التكنلوجي:** يزداد حجم الاستثمار عند حدوث التطورات التكنولوجية والاساليب الحديثة في الانتاج وبالتالي يؤدي ذلك الى انتقال منحنى الطلب على الاستثمار الى اليمين والعكس صحيح.

٢- **حجم الطلب ونموه:** ان زيادة الطلب الكلي (AD) على السلع والخدمات ونموه سوف يؤدي الى تشجيع المستثمرين على شراء الات ومعدات وبناء مصانع جديدة لتلبية الطلب المتزايد وتحقيق ارباح مرتفعة ويؤدي ذلك الى انتقال منحنى الطلب الاستثماري نحو اليمين ويمكن ان يحدث العكس عند انخفاض الطلب.

٣- **الضرائب:** ان تخفيف العبء الضريبي كإعفاءات جمركية او تقليل ضريبة العقارات او ضريبة الدخل او ضريبة الانتاج سوف يؤدي ذلك الى تشجيع الاستثمار وزيادة الدخل وبالتالي انتقال منحنى الطلب الاستثماري نحو اليمين والعكس صحيح.

٣.٢.٢.١ التغير في الانفاق الحكومي:- في حالة انخفاض المشتريات الحكومية سوف ينخفض منحنى (AD) وينتقل الى اليسار، اما عند زيادة الانفاق الحكومي سوف يؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي (AD) الى اليمين. (Ma'ala ، 2017، 78).

٤.٢.٢.١ التغير في صافي الصادرات:- عند انخفاض صافي الصادرات سوف ينتقل منحنى الطلب الكلي (AD) الى اليسار، اما في حالة زيادة صافي الصادرات سوف يؤدي الى انتقال منحنى (AD) نحو اليمين، اذ يعتبر سعر الصرف من أكثر العوامل التي تؤثر في صافي الصادرات فارتفاع سعر الصرف سوف يؤدي الى انخفاض الصادرات وينتقل منحنى الطلب الكلي (AD) الى اليسار، والعكس صحيح عندما ينخفض سعر الصرف. (Alwadi ،2012،47).

٢.٢ الحساب الجاري

١.٢.٢ مفهوم الحساب الجاري: يعد هذا الحساب من أهم عناصر ميزان المدفوعات الذي يشمل البنود المادية (المرئية وغير المرئية) التي تتم مع العالم الخارجي. (Alhajaar،2010 ،229)، حيث يدخل في هذا الحساب جميع عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات، والمعاملات التي تدخل في هذا الحساب هي المعاملات التي يكون من شأنها التأثير بصفة مباشرة على مستوى الدخل القومي، ويتكون هذا الحساب من. (Badran،2014 ،104).

٢.٢.٢ الميزان التجاري: وتسجل فيه عمليات التجارة المنظورة اي الصادرات والاستيرادات من السلع الملموسة , والتي تضم التجارة في السلع الغذائية والموارد الصناعية والسلع الرأسمالية (كالآلات) والسيارات (Daniels ، Fahnoz ، 2010 ،40)، حيث تسجل فيه الصادرات السلعية دائنة ، اما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين لأنها تترتب عليها خروج نقد اجنبي ، ويحقق الميزان التجاري فائضاً اذا كانت صادرات السلع اكبر من واردات السلع ، كما يحقق الميزان التجاري عجزاً اذا كانت صادرات السلع اقل من واردات السلع، ويحقق الميزان التجاري توازناً اذا كانت صادرات السلع تساوي واردات السلع .(Alsiryti ، Alkhudrway ،2017، 253).

٣.٢.٢ ميزان الخدمات: ويتضمن الصادرات والاستيرادات غير المنظورة (الخدمات). (Hamza،Al-Shammari ،2015، 142)، حيث يشمل جميع الخدمات التي يؤديها المقيمون خلال فترة زمنية معينة الى الاجانب كالسياحة والنقل والتامين والخدمات المصرفية والعوائد والارباح التي يحصل عليها المنتجون مقابل خدمات رؤوس الاموال المستثمرة في الخارج، أما الاستيرادات من الخدمات تشمل جميع الخدمات التي يؤديها الاجانب الى المقيمين في الداخل مثلاً الخدمات التي يؤديها الاجانب للسواح العراقيين (Ali،2019،84).

٤.٢.٢ حساب الدخل: ويشمل الاتي:

١.٤.٢.٢ تعويضات العاملين: وتشمل الرواتب والأجور، وغيرها من التعويضات الاخرى النقدية والعينية للعمال غير المقيمين بما في ذلك العمال المحليين العاملين في السفارات وكذلك عمال الحدود.

٢.٤.٢.٢ دخل الاستثمار: ويشمل دخل الاستثمار على متحصلات الدخل التي ترتبط بامتلاك المقيمين لأصول مالية خارجية، ومدفوعاتهم التي ترتبط بخصوم اتجاه غير المقيمين، كما ان دخل الاستثمار يتكون من انواع الدخل التي تكون مستمدة من نشاطات الاستثمارات المباشرة واستثمارات الحافظة وغيرها من الاستثمارات الاخرى، حيث ينقسم عنصر الاستثمار المباشر الى دخل حقوق الملكية (الارباح الموزعة ، والعائدات المعاد استثمارها ، وارباح الفروع الموزعة) ، وكما يشمل الدخل من استثمارات اخرى الفوائد المكتسبة من انواع اخرى من رأس المال (القروض وما شابه ذلك) ، وكذلك يشمل من حيث المبدأ الدخل المحتسب او المقدر للأسر من صافي حقوق ملكيتها في احتياطيات التأمين على الحياة وصناديق المعاشات التقاعدية، كما انه يشمل الفوائد والارباح الاجنبية التي تحصل عليها الدولة من الدول الاخرى (Khalil ، 2001،419) .

٣.٤.٢.٢ التحويلات دون مقابل (احادية الجانب): يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل اي انها عمليات غير تبادلية ، اي من جانب واحد ، ومن الامثلة على ذلك المساعدات الخارجية التي تقدم من بلد ما الى اخر ، والهدايا المالية المقدمة من قبل المقيمين في البلد الى افراد اسرتهم الذين يعيشون في دولة اخرى، وتقيد هذه المدفوعات المقدمة من قبل دولة ما كبند مدين لانها تؤدي الى تدفق الاموال الى الخارج ، وبالعكس عندما يحصل البلد او المقيمون فيه على مكافآت او منح او هدايا ، فأن المبلغ يقيد كبند دائن لان هذه العملية تؤدي الى تدفق الاموال الى الداخل.(Younes and others ، ٢٠٠٠،266).

٣.٢ العلاقة بين الطلب الكلي والحساب الجاري في ظل منهج الاستيعاب

ظهر منهج الاستيعاب في خمسينيات القرن العشرين على يد البروفيسور (Sidney Alexander) من معهد ماساشوستس للتكنلوجيا في امريكا عام١٩٥٢م ، وهو انموذج يستند على الانموذج الكينزي في التحليل الاقتصادي الكلي (Younes، 1999، 280) ، اذ يفترض هذا المنهج ثبات الاسعار والاجور النقدية واسعار الفائدة ، ويركز على الدخل المحلي الحقيقي وان الصادرات تعتمد على الانتاج الجاري , كما انه يركز في التحليل على الحساب الجاري فقط من بنود ميزان المدفوعات ويستبعد عناصر حساب راس المال كافة، وبسبب افتراض هذا المنهج ثبات الاسعار فقد عد الاقتصاديون انه من المناهج قصيرة الاجل لتحديد ميزان المدفوعات وسعر الصرف (Al-Zubaidi ،2013،55) ، وبهذا الصدد يبدأ منهج الاستيعاب بالمتطابقة الكينزية للدخل القومي .

$$Y = C + I + G + (X - M) \quad \text{.....(1)}$$

ان المعادلة رقم (1) تتكون من شقين اساسيين هما .

أ – الشق الاول (A = C + I + G)، يمثل الطلب الداخلي ويطلق عليه (بالاستيعاب المحلي) والذي يتكون من (C) الاستهلاك الخاص و (I) الاستثمار الخاص و (G) الانفاق الحكومي .

ب – اما الشق الثاني (B = X –M)، يمثل الطلب الخارجي والذي يتكون من الصادرات ((X والاستيرادات ((M، وعليه فان الدخل القومي هو عبارة عن الطلب الداخلي والطلب الخارجي، اما إذا أردنا معرفة الطلب الخارجي (B) فهو يساوي الفرق بين الدخل القومي والاستيعاب المحلي اي ((Y – A. (Abd , 2013 , 29 – 30)

وبما ان منهج الاستيعاب قد أهمل حساب رأس المال واي تحويلات من جانب واحد لذا فان الحساب الجاري (C A) سيعبر عن الفرق بين الصادرات (X) والاستيرادات (M)

$$CA = X - M \quad \text{..... (2)}$$

فاذا كانت الصادرات اقل من الاستيرادات هذا يعني ان الدولة تحقق عجزاً في حسابها الجاري، وبالعكس عندما تكون الصادرات أكبر من الاستيرادات فهذا يعني ان الدولة تحقق فائضاً في حسابها الجاري، اما إذا كانت الصادرات تساوي الاستيرادات فان الحساب الجاري متوازن.

تبين معادلة رقم (3) ان الفرق بين الدخل القومي والاستيعاب المحلي يمثل رصيد الحساب الجاري .

X – M = Y – A ..... (3)

وبأحلال معادلة رقم (2) في معادلة رقم (3) نحصل على

C A = Y – A ..... (4)

تبين معادلة رقم (4) الاتي.

١–إذا كان الدخل القومي لدولة ما أكبر من الاستيعاب المحلي (Y > A) هذا يعني ان الدولة تنتج أكثر مما يستوعبه اقتصادها فأن رصيد الحساب الجاري سوف يكون موجب (C A > 0) بمعنى وجود فائض في الحساب الجاري.

٢– اما إذا كان الدخل القومي لتلك الدولة اقل من الاستيعاب المحلي ((Y < A هذا يعني ان الدولة تنتج اقل مما يستوعبه اقتصادها فأن رصيد الحساب الجاري سوف يكون سالب (C A < 0) بمعنى وجود عجز في الحساب الجاري.

٣–اما إذا كان الدخل القومي يساوي الاستيعاب المحلي (Y = A) فأن رصيد الحساب الجاري يساوي صفر (C A = 0) بمعنى ان الحساب الجاري في حالة توازن. (Al–Zubaidi، 2013، 56)

٣. المبحث الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين الطلب الكلي والحساب الجاري خلال المدة (٢٠٠٠–٢٠٢٢)

١.٣ تحليل العلاقة بين الطلب الكلي والحساب الجاري

يمكن تحليل العلاقة بين الطلب الكلي والحساب الجاري من خلال الاستعانة بالجدول (١) وكألاتي .

جدول (١) يوضح الطلب الكلي والحساب الجاري بالاسعار الجارية للمدة (٢٠٠٠–٢٠٢٢) (مليون دينار)

السنة	الطلب الكلي	معدل التغير السنوي %	الحساب الجاري	معدل التغير السنوي%
2000	٢١٧٣٦٠٩٨,٨	-	-15766170	_
2001	١٠٣٢٨٣٨٤,٤	-٥٢,٤٨	-29725890	88.54
2002	١٣٢٣٠٥١٣,٥	٢٨,٠٩	-1530374	-94.85
2003	١٨٦٧٩٧٠٨,١	٤١,١٨	-1809192	18.21
2004	٥٠٨٨٩٥١١,٩	٧٢,٤٣	-3493883.8	37.84
2005	٥٧٨١٤٦٣٤,٤	١٣,٦٠	2485244.7	-71.13
2006	٩٠٩١٤١١٦,٥	٥٧,٢٥	10409245.2	18.84
2007	١٠٩٧٢٩٦٩١,٦	٢٠,٦٩	25178688.5	41.88
2008	١٥٩٠٢٨٠١٧,٨	٤٤,٩٢	33929993.7	34.75
2009	١٣٣٩٠٦٧٤٠,٢	-١٥,٧٩	-1336725	-3.93
2010	١٦١١٨٠٥٨٠,٨	٢٠,٣٦	7578558	-66.94
٢٠١١	٢١٣١١٧١٤٣	٣٢,٢٢	30570696	3.38
2012	٢٧٤٩٦١٦٣٢	٢٩,٠١	34445972	12.67
2013	٢٩٨٢٨٣٨٦٣,٨	٨,٤٨	8037354	-76.66
2014	٢٩٠٤٣٢٩٣٥,٦	-٢,٦٣	2855595.6	-64.47
2015	٢١٧٨٩٠٢٠٣,٩	-٢٤,٩٧	-3286661	-15.09

2016	٢٠٠٦٠١٠١٠,٤	-٧,٩٣	25677820	-81.27
2017	٢٢٣٨٥٩٧٣٨,٢	١١,٥٩	17722075	-30.98
2018	٢٤٩٢٧٤٢١٤,٤	١١,٣٥	40899705	30.78
2019	٢٧٤٤٤٨٨٠٧	١٠,٠٩	18757494	-54.13
2020	١٨٧٢٣٦١٨٤,٩	-٣١,٧٧	963840.0	-94.86
2021	٢٧٨٧٩٠٥٢٥,٢	٤٨,٨٩	35864900	21.04
2022	٣٤٧٨٤٥٨١٩,٦	٢٤,٧٦	84693870	36.14

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم احصاء ميزان المدفوعات، النشرة الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.
– وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية المجموعة الاحصائية السنوية سنوات متفرقة.

نلاحظ من الجدول (١) ان الطلب الكلي قد ارتفع من (٢١٧٣٦٠٩٨.٨) مليون دينار عام ٢٠٠٠ الى (٥٠٨٨٩٥١١.٩) مليون دينار عام ٢٠٠٤ , فيما سجل الحساب الجاري عجوزات متتالية منذ عام ٢٠٠٠ البالغة (١٥٧٦٦١٧٠-) مليون دينار حتى عام ٢٠٠٤ البالغة (٣٤٩٣٨٨٣.٨-) مليون دينار على الرغم من توقيع مذكرة التفاهم والسماح بتصدير النفط الخام في تلك المدة الا ان الحساب الجاري سجل عجزاً نتيجة الزيادة الكبيرة في الطلب الكلي وعدم قدرة القطاع الانتاجي على مواكبة تلك الزيادة في الطلب مما ادى ذلك الى التوجه نحو زيادة حجم الاستيرادات وبالتالي عجز الحساب الجاري ، وكما نلاحظ انه بالرغم من ارتفاع الطلب الكلي خلال المدة (٢٠٠٥ – ٢٠١٣) نتيجة لأرتفاع القوة الشرائية بسبب ارتفاع دخول افراد المجتمع والتي جاءت نتيجة تعديل سلم الرواتب للعاملين في اجهزة الدولة جميعاً وزيادة رواتب المتقاعدين والتحويلات الاجتماعية مما ادى ذلك الى ارتفاع الطلب الكلي لهذه الشرائح من افراد المجتمع وبالمقابل ضعف مرونة الجهاز الانتاجي للأستجابة لهذا الطلب فقد تم تلبية معظمه عن طريق الاستيرادات ، الا ان الزيادة الكبيرة التي حصلت في الصادرات النفطية حالت دون تسجيل عجزاً في الحساب الجاري في تلك المدة ما عدا عام ٢٠٠٩ والتي سجل فيها عجزاً بلغ (١٣٣٦٧٢٥-) مليون دينار نتيجة الازمة العالمية التي عصفت العالم عام ٢٠٠٨ والتي انعكست على الطلب العالمي على النفط مما ادى ذلك الى انخفاض اسعار النفط .

شهدت المدة (٢٠١٤-٢٠١٦) انخفاض الطلب الكلي من (٢٩٠٤٣٢٩٣٥.٦) مليون دينار عام ٢٠١٤ الى (٢٠٠٦٠١٠١٠.٤) مليون دينار عام ٢٠١٦ فيما سجل الحساب الجاري فوائض ايجابية ولكن بشكل تنازلي ما عدا عام ٢٠١٥ والتي سجل فيها عجزاً بلغ (٣٢٨٦٦٦١-) مليون دينار نتيجة الانخفاض الحاد في اسعار النفط ودخول المجاميع الارهابية وسيطرتها على بعض المحافظات العراقية ، وبعدما عاود الطلب الكلي الى الارتفاع خلال عامي (٢٠١٧ و ٢٠١٨) اخذ الحساب الجاري ليسجل فوائض ايجابية وبشكل تصاعدي من (١٧٧٢٢٠٧٥) مليون دينار عام ٢٠١٧ الى (٤٠٨٩٩٧٠٥) مليون دينار عام ٢٠١٨ وجاء ذلك نتيجة تحسن الاوضاع الامنية والتخلص من المجاميع الاجرامية وعودة اسعار النفط الى الارتفاع .

اما خلال المدة (٢٠١٩- ٢٠٢٢) فقد سجل الطلب الكلي انخفاضاً ملحوظاً في عام ٢٠٢٠ بلغ (١٨٧٢٣٦١٨٤.٩) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (٣١.٧٧-%) منخفضاً عن عامه السابق ٢٠١٩ البالغة فيها معدل التغير السنوي (١٠.٠٩٪) ، بينما في المقابل فقد سجل الحساب الجاري فائضاً ايجابياً وبشكل تنازلي , حيث سجل انخفاضاً من (١٨٧٥٧٤٩٤) مليون دينار عام ٢٠١٩ الى (٩٦٣٨٤٠.٠) مليون دينار عام ٢٠٢٠ ويعود سبب ذلك الانخفاض الى الاغلاقات والحظر الشامل الذي طال بلدان العالم كافة نتيجة انتشار فايروس كورونا بالاضافة الى انخفاض اسعار النفط والتقلبات التي شهدتها اقتصادات العالم كافة، غير انه في الاعوام اللاحقة عاد الطلب الكلي الى الأرتفاع فسجل اعلى اجمالي له خلال مدة الدراسة (٣٤٧٨٤٥٨١٩.٦) مليون دينار في عام ٢٠٢٢ وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (٢٤.٧٦٪) متفوقاً عن عامه السابق ٢٠٢١ البالغة (٢٧٨٧٩٠٥٢٥.٢) مليون دينار ، وفي المقابل فقد سجل الحساب الجاري فائضاً ايجابياً وبشكل تصاعدي حيث سجل ارتفاعاً من (35864900) مليون

دينار عام ٢٠٢١ الى (84693870) مليون دينار عام ٢٠٢٢ نتيجة عودة فتح الاقتصادات حول العالم و ارتفاع اسعار النفط وزيادة الكميات المصدرة من النفط الخام.

الشكل (٢) يوضح العلاقة بين الطلب الكلي والحساب الجاري خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٢٢)

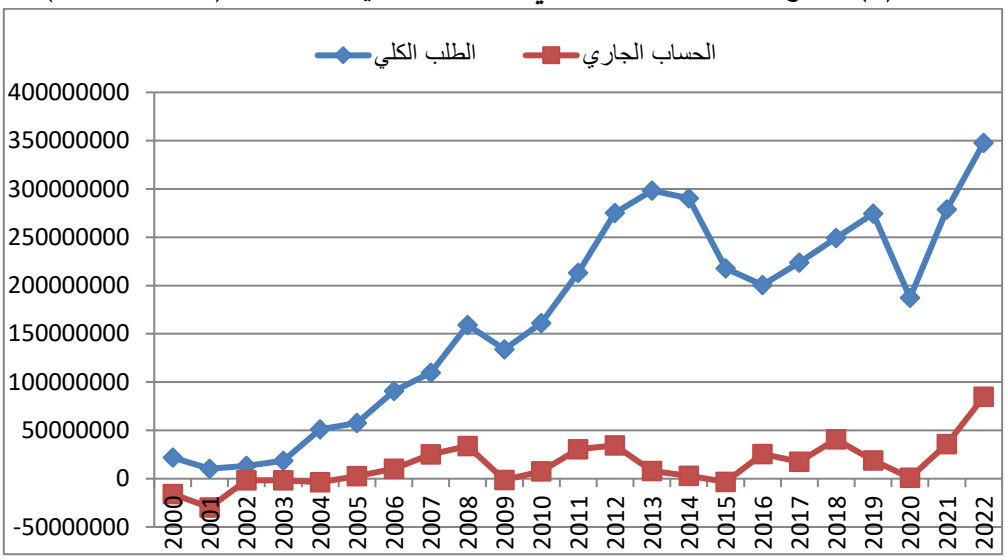

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

يبين الشكل (٢) مدى ترابط وتداخل السياسة المالية المتمثلة بالانفاق الكلي (الطلب الكلي) مع السياسة التجارية المتمثلة بالحساب الجاري حيث ان هناك توافق بين منحنى صافي الطلب الكلي اذ يتجه نحو الاعلى كلما ارتفعت الصادرات ومن ثم ارتفاع منحنى الحساب الجاري نحو الاعلى كما في سنة (٢٠٢٢) حيث سجل اعلى ارتفاع له ، وبالعكس يتجه منحنى الطلب الكلي نحو الاسفل كلما هبط منحنى الحساب الجاري كما في سنة (٢٠٠١) التي سجل فيها ادنى انخفاض له ، لذلك نستنتج من التحليل السابق ارتباط الانفاق الكلي بالحساب الجاري المتمثل الاخير بأسعار وكميات النفط الخام .

٢.٣ توصيف النموذج القياسي واجراء اختبار السكون

١.٢.٣ توصيف النموذج القياسي:

ان مرحلة التوصيف هي خطوة اساسية يبدأ بها الاقتصاد القياسي عند محاولة دراسة أي علاقة بين عدد من المتغيرات مستعيناً بالنظرية الاقتصادية لأيجاد علاقة دالية بين متغيرين او اكثر لكي نحصل على النموذج الذي يعبر عن ظاهرة اقتصادية معينة بصورة تطبيقية من خلال تحويل تلك العلاقة إلى معادلات رياضية باستعمال الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات , وفي هذا المبحث تحديداً سوف يتم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) لتحليل العلاقة بين الطلب الكلي والحساب الجاري خلال المدة (٢٠٠٠- ٢٠٢٢) ، وعلى هذا الاساس يمكن صياغة العلاقة كالاتي :

$$CA = f(AD) \ldots\ldots\ldots (1)$$

ويمكن صياغة العلاقة الرياضية الاتية .

$$CA = B_0 + B_1 AD + ut \ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث ان :

CA : الحساب الجاري

AD : الطلب الكلي

B_0 : الحد الثابت

B1 : معلمة المتغير المستقل

ut : حد الخطأ العشوائي

جدول (٢) متغيرات النموذج القياسي

نوع المتغير	اسم المتغير باللغة الانكليزية	أسم المتغير باللغة العربية	رمز المتغير
تابع	Current account	الحساب الجاري	CA
مستقل	Aggregate demand	الطلب الكلي	AD

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على توصيف النموذج

٢.٢.٣ اختبار السكون :

للتأكد من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المستعملة في التحليل ، فقد تم استعمال طريقة ديكي– فوللر الموسع (ADF) لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، اذ ان هذه الطريقة تختبر فرضية العدم ($HO: \beta = 0$) التي تنص على ان السلسلة الزمنية لمتغير ما غير مستقرة (اي يوجد فيها جذر وحدة) مقابل الفرضية البديلة ($H_1: \beta$ ‹1) التي تمثل بأن السلسلة الزمنية مستقرة.

الجدول (٣) يوضح نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF)

		Level المستوى			Ist الفرق الاول		
Prob 5%	درجة التكامل	Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	None
CA	I (1)	0.2108	0.0٦72	0.4019	0.0033 ...	0.0251 ..	0.0006 ...
AD	I (1)	0.8348	0.5216	0.9139	0.0049 ...	0.0253 ..	0.0008 ...

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

** معنوية عند مستوى ٥٪ و ١٠٪ *** معنوية عند مستوى ١٪ و ٥٪ و ١٠٪

يتبين لنا من خلال الجدول (٣) ان السلاسل الزمنية لكل من الحساب الجاري (CA) والطلب الكلي (AD) كانت غير ساكنة عند المستوى اذ سجلت Prob قيمة اعلى من (٥٪) سواء كان ذلك بوجود حد ثابت فقط ام حد ثابت واتجاه عام ام بدون حد ثابت واتجاه عام , مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغير في مستوياته ورفض الفرضية البديلة , اما عند حساب الفرق الاول فقد كان السكون في الفرق الاول للمتغيرات التي تم احتسابها من خلال الجدول اعلاه , اذ كانت قيمة Prob اقل من ٥٪ عند مستوى معنوية (١٪ و ٥٪ و ١٠٪) , مما يعني رفض فرضية العدم التي تنص على عدم سكون المتغيرات واحتوائها على جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة (اي انها متكاملة من الرتبة الاولى (١)I) .

٣.٣ تحليل النتائج القياسية

١.٣.٣ اختبار فترات التخلف المثلى (Lag)

من خلال الجدول (٤) نلاحظ ان التخلف الامثل هو الذي تتوافق عليه اغلبية المعايير ، اذ يلاحظ من الجدول ان فترة واحدة للتباطؤ (Lag = ١) يتحقق عندها شرط التخلف الزمني الامثل ، لذا سيتم اعتماده في تطبيق اختبار التكامل المشترك .

الجدول (٤) يوضح اختبار فترات التخلف المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
٠	-756.2742	NA	2.93e+30	75.82742	75.92699	75.84686

١	-734.6765	36.71613*	5.06e+29*	74.06765*	74.36637*	74.12596*
٢	-732.2511	3.638085	6.03e+29	74.22511	74.72297	74.32230
٣	-727.3230	6.406521	5.72e+29	74.13230	74.82931	74.26836

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

* تشير الى العدد الامثل للتباطؤ الذي يختاره كل معيار ، عند مستوى معنوية (٥٪)

٢.٣.٣ تقدير انموذج الانحدار الذاتي للأبطاء الموزع ARDL :- بعد ان تم اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (الطلب الكلي) كمتغير مستقل و (الحساب الجاري) كمتغير تابع، تبين انها كانت مستقرة عند الفرق الاول، وبتوفر هذا الشرط تمكنا من تطبيق اختبار انموذج ARDL، والجدول (٥) يوضح لنا نتائج الاختبار لهذا الانموذج.

الجدول (٥) يوضح نتائج اختبار انموذج (ARDL) لأثر الطلب الكلي في الحساب الجاري

Variable	Coeffcient	Std. Error	T – Statistic	Prob
CA(-1)	0.111178	0.246098	0.451764	0.6568
AD	0.369319	0.084183	4.387093	0.0004
AD(-1)	-0.262957	0.080455	-3.268390	0.0043
C	-8372293	6939890	-1.206401	0.2433
R-squared	٠,٦٤٥٨٠٥	Adjusted R-squared		٠,٥٨٦٧٧٣
F-statistic	10.93983			
Prob(F-statistic)	0.000255	Durbin-Watson stat		١,٨٢٨١٠٥

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

يتضح من الجدول (٥) اعلاه نتائج تقدير انموذج ARDL ، ان القدرة التفسيرية للأنموذج بلغت ($R^2 = 0.64$) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج تفسر ما نسبته (٦٤٪) من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع معبرة عن قوة تأثير المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر والباقي (٣٦٪) يعود سببها الى متغيرات اخرى خارج الانموذج (غير داخلة في الانموذج)، بينما بلغت (Adjusted R-squared = 0.58) ، اما قيمة F-statistic والبالغة ،(10.93983) فهي معنوية عند مستوى (٥٪) استناداً الى قيمة Prob (F-statistic) البالغة (٠.٠٠٠٢٥٥)، وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ما يعني ان الانموذج المقدر معنوي من الناحية الاحصائية ، اما قيمة (D-W) البالغة (١.٨٢٨١٠٥) فهي تفسر ان الانموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي .

٣.٣.٣ اختبار الحدود: Bound Test يستخدم اختبار الحدود Bound Test لمعرفة مدى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل (وجود تكامل مشترك) بين (الطلب الكلي) كمتغير مستقل و(الحساب الجاري) كمتغير تابع، عن طريق المقارنة بين احصائية F وحدود القيم الحرجة العليا والدنيا، وكما في الجدول التالي.

الجدول (٦) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك لأثر الطلب الكلي في الحساب الجاري بأستخدام منهجية اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-Statistic	٤.٣٦٥٠٨٠	١
Significance	I(0)Bound	I (1)Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

يشير الجدول (٦) الى نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج، اذ تبين ان قيمة (F–Statistic) المحتسبة البالغة (٤.٣٦٥٠٨٠) هي اعلى من قيم الحدود الدنيا والعليا عند مستوى معنوية (٥٪)، الامر الذي يؤدي الى رفض فرضية العدم والتي تنص على (عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج) وقبول الفرضية البديلة التي تنص على (وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج)، اي ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات الداخلة في الانموذج.

٤.٣.٣ انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل: بعد اجراء اختبار الحدود Bound Testوالتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل، فان الخطوة التالية هي تقدير معلمات الاجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) والاجل الطويل وفق انموذج ARDL وبعد اجراء التقدير فان نتائج التحليل موضحة في الجدول (٧) وكما يلي.

الجدول (٧) يوضح نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة بين المتغيرات في الاجل القصير والاجل الطويل

الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(AD)	0.369319	0.074369	4.966028	0.0001
CointEq(-1)*	-0.888822	0.233012	-3.814481	0.0013
معادلة تصحيح الخطأ EC = CA - (0.1197*AD -9419540.3144)				
الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
AD	0.119666	0.036986	3.235424	0.0046
C	-9419540	7229760	-1.302884	0.2090

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

يتضح من الجدول (٧) ان معلمة تصحيح الخطأ (معلمة سرعة التكيف) جاءت سالبة بمقدار (٠.٨٨-) ومعنوية بناءً على القيمة الاحتمالية Prob في الجدول اعلاه , مدلة بذلك على ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (٨٨٪) اتجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل , مما يدل على ان سرعة التكيف تكون سريعة نسبياً من اجل الوصول الى حالة التوازن في الاجل الطويل ، اي ان (٨٨٪) من الانحرافات يتم تصحيحه في تلك المدة وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم لوجود علاقة توازنية في الاجل الطويل بين متغيرات الانموذج المقدر ، كما يمكن ان نستدل من نتائج التقدير ما يأتي .

أ- وجود أثر موجب ومعنوي من قبل المتغير المستقل (الطلب الكلي) في الاجل القصير، مما يعني ان الطلب الكلي يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع (الحساب الجاري)، اي ان زيادة الطلب الكلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الحساب الجاري بمقدار (٠.٣٦).

ب- وجود أثر موجب ومعنوي من قبل المتغير المستقل (الطلب الكلي) في الاجل الطويل، مما يعني ان الطلب الكلي يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع (الحساب الجاري)، اي ان زيادة الطلب الكلي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الحساب الجاري بمقدار (٠.١١).

وقدر تعلق الامر بفرضية الدراسة ، فقد جاءت هذه النتيجة مخالفة لفرضية الدراسة من ان زيادة الطلب الكلي يؤدي الى تدهور الحساب الجاري ويتضح عدم الاتساق اكثر عندما نلاحظ ان هذه العلاقة الطردية سادت في الاجلين الطويل والقصير ، حيث تعزى هذه النتيجة الى الاهمية النسبية العالية التي شكلتها الصادرات النفطية في تكوين الناتج في الاقتصاد العراقي الريعي , اذ شكلت الصادرات النفطية (٩٨.٥٤٪) من اجمالي هيكل الصادرات واذا استمر هذا الاتجاه الريعي غالباً في الاقتصاد فلا يرجح ان يتأثر وضع الحساب الجاري في ظل ارتفاع اسعار وكميات النفط الخام المصدرة الى الخارج.

٥.٣.٣ الاختبارات التشخيصية للبواقي:

١.٥.٣.٣ اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test :

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الانموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي بأستعمال اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) وكما موضح في الجدول التالي.

الجدول (٨) يوضح نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM لأنموذج الطلب الكلي

اختبار LM للارتباط التسلسلي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.479072	Prob. F (1,17)	0.4982
Obs*R-squared	0.602983	Prob. Chi-Square(1)	0.4374

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

يتضح من الجدول (٨) ان انموذج ARDL المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)، اي نقبل فرضية العدم التي تنص على (عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي) لان قيمة (Prob. F) وقيمة(Prob. Chi-Square) كانت غير معنوية عند مستوى (٥٪) ونرفض الفرضية البديلة، ومن ثم فأن هذا الاختبار يعزز دقة انموذج ARDL.

٢.٥.٣.٣ اختبار مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test (ARCH) :-يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الانموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبواقي وكما موضح في الجدول (٩) التالي.

الجدول (٩) يوضح نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين ARCH لأنموذج الطلب الكلي

اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.008407	Prob. F(1,19)	0.9279
Obs*R-squared	0.009288	Prob. Chi-Square(1)	0.9232

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

يوضح لنا الجدول (٩) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين ، اذ نلاحظ من خلال قيمتي (Prob. F) و (Prob. Chi-Square) كانت غير معنوية عند مستوى (٥٪) مما يعني ان الانموذج المقدر خالي من مشكلة اختلاف التباين ، الامر الذي يؤدي الى قبول فرضية العدم التي تنص على (عدم وجود مشكلة اختلاف التباين) ورفض الفرضية البديلة التي تنص على (وجود مشكلة اختلاف التباين) ، ومن ثم فأن هذا الاختبار يعزز دقة نتائج انموذج ARDL .

٣.٥.٣.٣ اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي Normality Test -Histogram:- يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الانموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي وكما يتضح من خلال الشكل (٣) ادناه

الشكل (٣) يوضح اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي لأنموذج الطلب الكلي

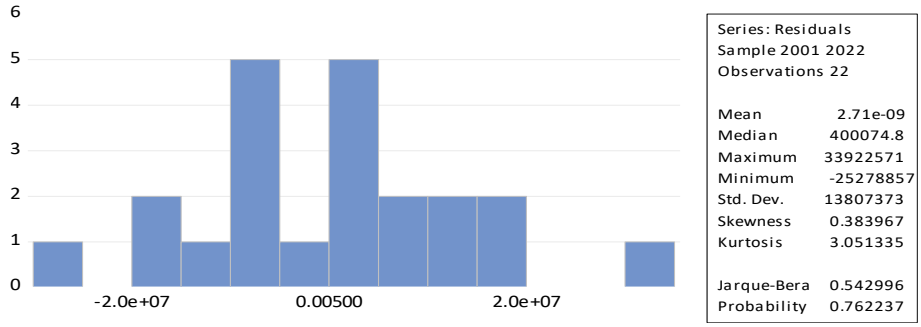

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

يوضح لنا الشكل (٣) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي ، اذ نلاحظ من خلال قيمتي (Jarque – Bera) والقيمة الاحتمالية (Probability) كانت غير معنوية عند مستوى (٥٪) مما يعني عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي ، الامر الذي يؤدي الى قبول فرضية العدم التي تنص على (عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي) ورفض الفرضية البديلة التي تنص على (وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي) ومن ثم فأن هذا الاختبار يعزز دقة نتائج انموذج ARDL .

٤.٥.٣.٣ اختبار استقرارية الانموذج (Stability Test) :-ان اختبار الاستقرارية يوضح ان الانموذج يكون مستقراً او غير مستقر من خلال الاعتماد على اختباري (المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي), اذ يتضح من الشكل (٤) بان الخطوط الحمراء هي تمثل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (٥٪) , كما يمثل الخط الازرق المجموع التراكمي للمتبقيات , وان الاستقرار للانموذج يعتمد على ان تكون بواقي الانموذج داخل الحدود الحرجة الحمراء , لذلك يتضح بأن الانموذج كان يمتلك استقرارية عالية خلال مدة الدراسة .

الشكل (٤) يوضح نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي لأنموذج الطلب الكلي

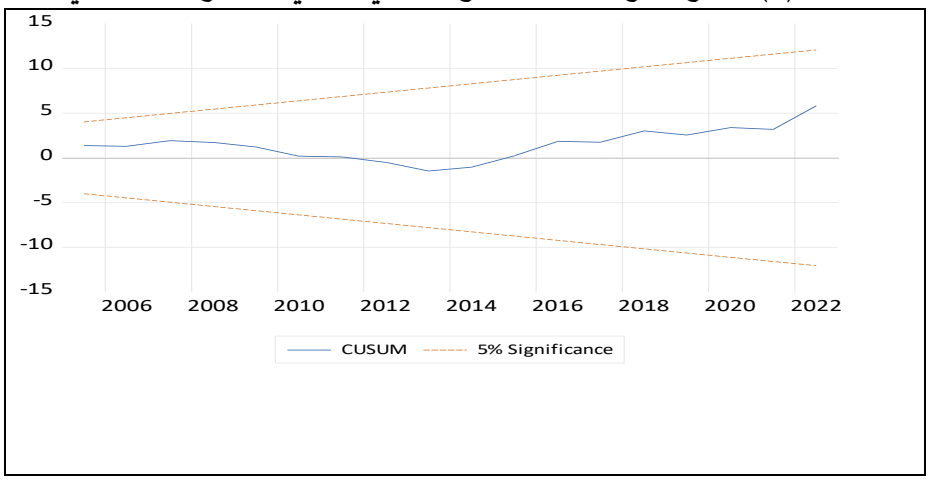

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

اما بخصوص الشكل (٥) فيتضح من خلاله المجموع التراكمي لمربعات البواقي، وان البيانات المستخدمة في الانموذج كانت مستقرة خلال مدة الدراسة لان مربعات البواقي داخل الخطوط الحمراء والتي تمثل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (٥٪) , ومن ثم ان الانموذج المقدر تمتاز معاملاته بالاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين الطويل والقصير وخلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن ما بين متغيرات الدراسة.

الشكل (٥) يوضح نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي لأنموذج الطلب الكلي

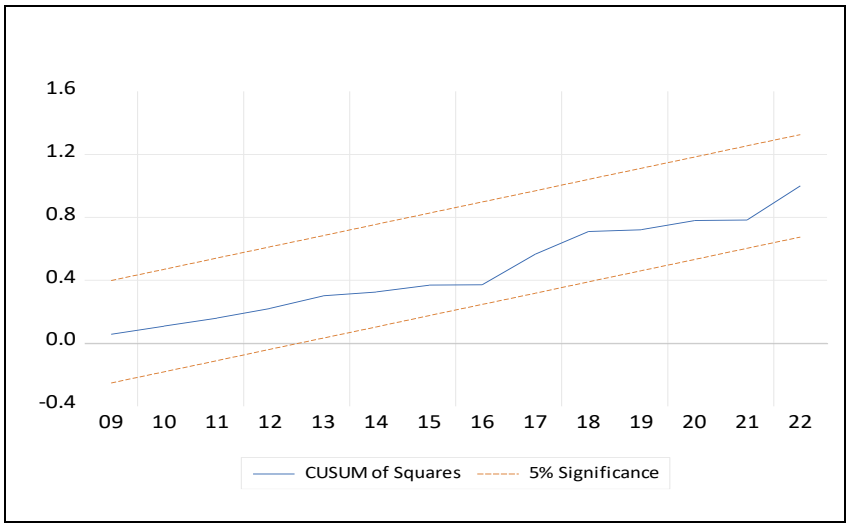

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

٤. المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ اولاً: الاستنتاجات

١- هشاشة الاقتصاد العراقي اتجاه الازمات الاقتصادية العالمية نتيجة التركيز السلعي للصادرات عن طريق احتلال المنتجات النفطية على نسبة (٩٨.٥٤٪) من اجمالي هيكل الصادرات خلال مدة البحث.

٢- يبين اختبار السكون للمتغيرات المستخدمة ان جميع متغيرات الدراسة كانت ساكنة عند الفرق الاول حيث كانت قيمة prob اقل من ٥٪ عند مستوى معنوية (١٪ و٥٪ و١٠٪) طبقاً لاختبار (ديكي – فولر الموسع ADF)

٣- يشير اختبار الحدود للتكامل المشترك بأستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع الى وجود علاقة توازنية طويلة الامد بين الطلب الكلي والحساب الجاري، اذ كانت قيمة F المحتسبة البالغة (٤.٣٦٥٠٨٠) أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية (١٠٪) و (٥٪)

٤- وجود أثر موجب ومعنوي من قبل الطلب الكلي على الحساب الجاري في الاجلين القصير والطويل، اذ بلغت المرونة الجزئية للطلب الكلي (٠.٣٦) في الاجل القصير، مما يعني ان زيادة الطلب الكلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الحساب الجاري بمقدار (٠.٣٦)، اما في الاجل الطول فقد بلغت المرونة الجزئية (٠.١١) مما يعني ان زيادة الطلب الكلي بمقدار وحدة واحدة سوف تؤدي الى زيادة الحساب الجاري بمقدار (٠.١١)، وهذا يتعارض مع ما ذهبت اليه فرضية البحث من ان زيادة الطلب الكلي تؤدي الى تدهور الحساب الجاري.

٥- تشير نتائج اختبار السكون الهيكلي للنماذج (CUSUM) و (CUSUM of Squares) الى ان النماذج جميعها مستقرة داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (٥٪).

٢.٤ ثانياً: التوصيات

١- دعم القطاعات السلعية غير النفطية بكافة الوسائل مما يؤدي الى زيادة مساهمتها في تنمية الاقتصاد وتنويع الدخل القومي وبالتالي تقليل فجوة الطلب على السلع من خلال زيادة الانتاج المحلي وتقليل الاستيرادات .

٢- تنويع مصادر الدخل اذ ان الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام قد يجعل الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات اسعار النفط وبالتالي فان اي انخفاض في اسعار النفط سوف يؤدي الى اختلال هيكل الحساب الجاري فضلاً عن انعكاسه على مجمل الاقتصاد العراقي.

٣- الغاء سياسة الابواب المفتوحة وفرض الرسوم الكمركية ولاسيما على السلع الاستهلاكية بهدف تقديم الدعم للقطاعات الانتاجية ولاسيما الصناعية والزراعية.

٤- استخدام ادوات السياسة التجارية مثل نظام الحصص او تراخيص الاستيراد واساليب نظم الرقابة على سعر الصرف بتحديد التحول الخارجي للعملات الاجنبية الخاصة بالعمليات التجارية بهدف تنظيم عمليات الاستيراد بما يتلائم مع الحاجة الفعلية للبلد.

٥- توفير الحماية والدعم للقطاعات الانتاجية في العراق من اجل تقليل الاعتماد على الخارج في اشباع الطلب المحلي والحد من ظاهرة الانكشاف الاقتصادي لما لهذه الظاهرة من اثار سلبية على مجمل الاقتصاد الوطني

REFEENCES

١- يونس، محمود وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مصر , 2000.

٢- ساموبلسون ,نوردهاوس، علم الإقتصاد، ط 1 , مكتبة لبنان ناشرون، لبنان 2006 .

٣- جوارتينى,جيمس وستروب,ريجارد ، 1988 ، **الاقتصاد الكلى الاختيار العام والخاص** ، الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع.

٤- أبو السعود ,فوزي ,مقدمة في الإقتصاد الكلي ,الدار الجامعية ,الإسكندرية, 2004.

٥- الافندي , محمد احمد , مقدمة في الاقتصاد الكلي , ط 1 , الامين للنشر والتوزيع , صنعاء , 2006 .

٦- داغر , محمود محمد , الاقتصاد الكلي , ط 1 , عالم دار السيسبان للطباعة والنشر , بغداد , 2018.

٧- الوادي , محمود حسين , العساف , احمد عارف , صافي , وليد احمد , الاقتصاد الكلي , ط 3 , دار الميسرة , للنشر والتوزيع , عمان , 2013.

٨- معله , حالوب كاظم , الاقتصاد الكلي , ط 1 , دار أمل الجديدة للطباعة والنشر , دمشق , 2017.

٩- الحجار , بسام , علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي , ط1, دار المناهل , بيروت, 2010 .

١٠- بدران , احمد جابر , الاقتصاد الدولي والاندماج الاقتصادي المعاصر , ط1, الجيزة , القاهرة , 2014.

١١- دانيالز , جوزيف , فانهوز , ديفيد , 2010, اقتصاديات البنوك والتمويل الدولي , ترجمة : محمود حسن حسني دار المريخ للنشر , الرياض .

١٢- السريتي , محمد احمد , الخضراوي , احمد فتحي خليل , الاقتصاد الدولي , ط1 , المكتبة المكية , السعودية , 2017.

١٣- الشمري , مايح شبيب , حمزة , حسن كريم , التمويل الدولي أسس نظرية واساليب تحليلية , ط1, دار الضياء للطباعة والنشر , 2015.

١٤- ١٤ – علي , صباح نعمة , مدخل الى الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية , ط2 , الضاد للنشر والتوزيع , بغداد , 2019.

١٥- خليل , سامي , الاقتصاد الدولي , ط1, دار النهضة العربية , مصر , القاهرة , 2001.

١٦- يونس , محمود , اقتصاديات دولي , الدار الجامعية , مصر , 1999.

١٧- داود , محمد نوري , تطور الانفاق الاستهلاكي الحكومي وانعكاسه على هيكل الحساب الجاري في العراق المدة (١٩٩٠- ٢٠١٤) , رسالة ماجستير (غير منشورة) , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , 2016 .

١٨- جاسم , علي عامر , أثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على الميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠) , رسالة ماجستير (غير منشورة) , كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , ٢٠٢٢.

١٩- الزبيدي , غيداء جعفر مهدي , بناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري لعينة مختارة من الدول مع اشارة خاصة الى العراق , اطروحة دكتوراه (غير منشورة) , كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , 2013

٢٠- عبد , اياد حماد , العلاقة بين اسعار الصرف والميزان التجاري في ظل المنهج النقدي في دول نامية مختارة _ مع اشارة خاصة للعراق _ اطروحة دكتوراه (غير منشورة) , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , 2013.

٢١- جمهورية العراق , البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث, قسم احصاء ميزان المدفوعات , النشرة الاحصائية السنوية , اعداد متفرقة.

٢٢- جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الحسابات القومية ,المجموعة الاحصائية السنوية , اعداد متفرقة .

٢٣- الكسواني , ممدوح الخطيب , العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية , دراسات اقتصادية : السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودي , المجلد الثالث و العدد ٦ , ٢٠٠١ .

24- Campball R . Mcconnell , Stanley L . Brue , Economics , Principles Problems , and , Policies , Mc Graw – Hill (New york) , 2002 .